مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دراسة تحليلية مقارنة للأرقام القياسية لأسعار المستهلك بين المحافظات السورية خلال الفترة 2011 - 2018
اسم الكاتب: د. محمد صقر، منار محمد عقول
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5436
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 01:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

A Comparative Analytical Study Of Consumer Price Indices Among The Syrian Governorates During The Period 2011-2018

Dr. Mohammad Saker*
Manar Muhammad Aqoul**

(Received 16 / 2 / 2020. Accepted 21 / 6 / 2020)

□ ABSTRACT □

The research aimed to study the changes that occurred in the consumer price index according to each governorate and its development over time, and then study the variation between the Syrian governorates in the index numbers during the period 2010-2018. The researcher relied on the historical approach by adopting a period of time extending from 2010 to 2018, studying it, and knowing its direction and growth. The researcher also followed a descriptive approach that relies on collecting data and information that helps to accurately describe the problem, and analyze it to reach accurate results.

The results showed that the general trend line for the evolution of the consumer price index in the Syrian governorates is taking an increasing trend with time except for the year 2014, as the changes brought about by the war factors during the study period greatly affected the rise in the general level of prices. The results also showed that there is homogeneity in the consumer price index among the Syrian governorates, in terms of the absence of a statistically significant difference between the Syrian governorates in the rates of consumer price indices.

Key words: Consumer price Index, Inflation rate.

*Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

**PhD, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

دراسة تحليلية مقارنة للأرقام القياسية لأسعار المستهلك بين المحافظات السورية خلال الفترة 2011-2018

الدكتور محمد صقر*

منار محمد عقول**

(تاريخ الإيداع 16 / 2 / 2020. قُبِل للنشر في 21 / 6 / 2020)

□ ملخّص □

هدف البحث إلى دراسة التغيرات التي طرأت على الأرقام القياسية لأسعار المستهلك تبعاً لكل محافظة وتطورها عبر الزمن، ومن ثمّ دراسة التباين بين المحافظات السورية في معدلات الأرقام القياسية خلال الفترة 2010-2018. اعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي من خلال اعتماد فترة زمنية تمتد من العام 2010 إلى العام 2018 ودراستها ومعرفة اتجاهها ونموها. كما اتبعت الباحثة المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق للمشكلة، وتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة.

أظهرت النتائج أنّ خط الاتجاه العام لتطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المحافظات السورية يأخذ اتجاهاً متزايداً مع الزمن باستثناء العام 2014، حيث أنّ التغيرات التي أحدثتها ظروف الحرب خلال فترة الدراسة أثرت بشكل كبير بارتفاع المستوى العام للأسعار. كما بينت النتائج أنّ هناك تجانس في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بين المحافظات السورية بدلالة عدم وجود فرقاً دال إحصائياً بين المحافظات السورية في معدلات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك.

الكلمات المفتاحية: الرقم القياسي لأسعار المستهلك، معدل التضخم.

* **أستاذ، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

** **طالبة دراسات عليا (دكتوراه)، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.**

مقدمة:

يَعدّ الرقم القياسي أداة إحصائية لقياس تغيرات مجموعة من البيانات بالمقارنة مع أساس معين، ويعتبر مفيداً في معرفة كيفية تغير مستوى أسعار مجموعة من السلع، أو كيفية تغير حجم إنتاجها أو استهلاكها بمرور الزمن، أو مقارنة مستويات أسعار ومستويات الجور، أو مقارنة تغيرات الصادرات والواردات..، وتظهر فائدة الأرقام القياسية بشكل خاص في قياس ومقارنة تغيرات الظواهر التي لا يمكن قياسها بدقة تامة أو التي لا تكون قابلة للتقييم المباشر من الناحية العملية، وذلك مثل إنتاجية مؤسسة ما ومقارنتها عبر الزمن.

تعتبر الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين Consumer price index CPI من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لقياس التضخم وتكاليف المعيشة، ويعكس هذا المؤشر التغير في القوة الشرائية للنقود، بالإضافة إلى ذلك فإنّه يستخدم في إعداد تقديرات الحسابات القومية بالأسعار الثابتة، حيث يعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك احد المؤشرات الإحصائية التي تشكل مدخلاً مهماً في التخطيط والبحوث في مختلف المجالات، وتحرص مراكز الإحصاء في مختلف دول العالم على تركيب هذه الأرقام التي تعتمد على أسعار سلة من السلع والخدمات التي يستهلكها القطاع العائلي، وتشكل الأرقام القياسية المحتسبة سلسلة زمنية لقياس التغير الذي يطرأ على تكاليف المعيشة عبر الزمن. كما يعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك من أكثر مقاييس التضخم انتشاراً، وهو يقيس مؤشر أسعار المستهلك لشراء سلة من السلع والخدمات اليومية في أوقات مختلفة عن طريق تقييم كل سعر وفقاً للأهمية الاقتصادية للسلعة المعنية، ويتم احتسابه عن طريق إعطاء وزناً لكل سلعة يتناسب مع أهميتها بالنسبة لميزانية نفقات الأسرة، ويتحدد هذا الوزن مع مجموع أنفاق المستهلكين على تلك السلعة (شنبيش، 2013، ص241).

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الزيادة الكبيرة في الإنفاق الاستهلاكي الذي شهدته الأسرة السورية خلال سنوات الحرب، وهذا ناتج عن انخفاض كبير للقدرة الشرائية لليرة السورية بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على الدولة السورية، والتي نتج عنها خروج قطاع التصدير عن العمل، وتدهور القطاع الزراعي، وخروج قطاعي السياحة والنفط من العمل، بالإضافة إلى عمليات المضاربة التي حصلت على الليرة السورية. هذه الأسباب أدت إلى ارتفاع كبير في أسعار المحروقات، وأجور النقل، وارتفاع في كافة أسعار المواد الاستهلاكية، وتكاليف الخدمات الاجتماعية، وبالتالي ارتفاع في معدلات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، وتبيانها بين المحافظات السورية.

ويمكن تجسيد مشكلة البحث في التساؤل الآتي: ما التغيرات التي طرأت على الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال الفترة 2011-2018؟ وهل تتباين معدلات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك بين المحافظات السورية؟

أهمية البحث وأهدافه:

إنّ دراسة وتحليل الأرقام القياسية لأسعار المستهلك يوفر مؤشرات هامة ذات علاقة وطيدة بنفقات الأسرة وتكاليف المعيشة، فالرقم القياسي لأسعار المستهلك أصبح مؤشر يُعتمد عليه في دراسة مستويات غلاء المعيشة ومستويات التضخم والانحسار الاقتصادي.

يهدف البحث إلى دراسة التغيرات التي طرأت على الأرقام القياسية لأسعار المستهلك تبعاً لكل محافظة وتطورها عبر الزمن، ومن ثمّ دراسة التباين بين المحافظات السورية في معدلات الأرقام القياسية خلال الفترة 2010-2018.

فرضيات البحث:

ينطلق البحث من الفرضيتين الآتيتين:

1- تتطور معدلات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك بصورة متزايدة مع الزمن خلال الفترة 2010-2018.

2- هناك تباين بين المحافظات السورية في معدلات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال الفترة 2010-2018.

طرائق البحث ومواده:

اعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي من خلال اعتماد فترة زمنية تمتد من العام 2010 إلى العام 2018 ودراستها ومعرفة اتجاهها ونموها. كما اتبعت الباحثة المنهج الوصفي الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق للمشكلة، وتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة.

أما فيما يخص أدوات الدراسة فقد اعتمد الباحث على مجموعة من الكتب والدوريات، بالإضافة إلى المجموعات الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، والتي تتضمن بيانات عن معدلات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك حسب المحافظات خلال الفترة 2010-2018، ثمّ تحليل هذه البيانات بالاعتماد على معدلات النمو السنوية، ونسبة التغير السنوي، بالإضافة على دراسة الاتجاه العام لهذه المعدلات حسب كل محافظة.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (Josheski, 2011) بعنوان: تحليل العلاقة السببية بين الأجور والأسعار في المملكة المتحدة.

Causal relationship between Wages and Prices in UK

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الأجور والأسعار في المملكة المتحدة، وكان من أهم نتائج الدراسة حسب تحليل ordinary least squares (OLS) أنّ العلاقة بين الأسعار والأجور موجبة، وأنّ الإنتاجية غير معنوية في تحديد الأسعار أو الأجور، وتبين من نموذج تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model (VECM) أنه إذا ازداد لوغاريتم الأجور 1% فإنّ لوغاريتم الأسعار من المتوقع أن يزداد بنسبة 5.24%، أي أنّ زيادة الأجور بنسبة 1% ستحفز زيادة الأسعار بنسبة 5.24%، وبين اختبار سببية -غرانجر أنّ الأجور الحقيقية فق تؤثر على الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، وأنّ هذه العلاقة باتجاه واحد، أي أنّ الأسعار لا تؤثر في الأجور حسب النموذج المستخدم.

2- دراسة (صبيح، 2015) بعنوان: تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 2004-2013.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين معدلات التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك >وبين معدلات الأجور الحقيقية للعاملين بأجر في الاقتصاد الفلسطيني والكشف عن اتجاهات تطورها خلال الفترة 2004/2013. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحليل بيانات معدلات التضخم والأجور الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كما اعتمدت على تحليل ارتباط بيرسون لاختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى النتائج. وقد تم تحليل علاقة الارتباط بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك والأجور الحقيقية للعاملين بأجر في الاقتصاد الفلسطيني للفترة محل الدراسة وتبعا لثلاث مستويات جغرافية هي: مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعة، ومستوى الضفة الغربية ومستوى قطاع غزة كل على انفراد. أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط عكسية قوية وذات دلالة معنوية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل الأجر الحقيقي حتى عند مستوى ثقة 1% على مستوى المناطق الجغرافية الثلاث، كما بينت النتائج إنّ معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) تزداد بمعدلات أكبر من الزيادات في معدلات الأجور الإسمية (اليومية) مما انعكس في انخفاض معدلات الأجور الحقيقية.

3- دراسة (عكروش وآخرون، 2017) بعنوان: استخدام سلاسل ماركوف في دراسة تغيرات الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في سورية.

هدفت الدراسة إلى التنبؤ بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك لـ: (الأغذية، والملابس، والأحذية، والاتصالات، والنقل، والصحة، والتعليم، وسكن ومياه وكهرباء)، وذلك باستخدام مصفوفة ماركوف في التقدير، بالاعتماد على بيانات شهرية أخذت من المكتب المركزي للإحصاء في سورية خلال الفترة (2010/1/1، 2011/12/31)، حيث تمّ تحليل النتائج من خلال حساب شعاع احتمالات الوضعيات (الحالات) في اللحظة t_0=2010، واستخدامه مع مصفوفة الاحتمالات الانتقالية للتنبؤ بشعاع احتمالات الوضعيات على المدى الطويل والقصير لمعرفة الاتجاه الذي ستسلكه الأرقام القياسية في المستقبل، وكان من أهم نتائج الدراسة عدم ثبات شعاع الاحتمالات الانتقالية للوضعيات (ارتفاع، انخفاض، استقرار) اثناء فترة التنبؤ، كذلك الأمر بالنسبة لمصفوفة الاحتمالات الانتقالية.

4- دراسة (أبو عساف وآخرون، 2017) بعنوان: دراسة تحليلية للأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سورية وفقاً لمنهجية التحليل العنقودي.

هدفت الدراسة إلى إجراء مقارنة تحليلية للأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سورية، لتحديد مدى التقارب والتباعد فيما بينها باستخدام أسلوب التحليل الهرمي العنقودي، وذلك لإيجاد مصفوفة القرابة التي تعتمد على حساب مربع المسافة الاقليدية بين الوحدات المدروسة، وفقاً للمحافظات واشهر السنة والمجاميع السلعية لعام 2014 ومقارنتها بعام 2010، وتمّ التوصل إلى انّ هناك (10) محافظات شكلت العنقود الأول، ويدل ذلك على تجانس هذه الأرقام فيما بين هذه المحافظات، بينما توزعت الأشهر على أربعة عناقيد، وهو ما يدل على عدم تجانس الأرقام القياسية لأسعار المستهلك بين الشهر، في حين أنّ تسعة من المجاميع السلعية والخدمية قد تركزت في عنقود واحد، مما يدل على التجانس لهذه المجاميع.

5- دراسة (العلي، 2019) بعنوان: تخطيط دخل الأسرة السورية في مدينة حمص باستخدام الرقم القياسي لنفقة المعيشة قبل الأزمة وأثناءها.

هدفت الدراسة إلى دراسة التغيرات التي طرأت على مستويات الانفاق للأسر السورية في مدينة حمص ومستواهم المعيشي خلال أعوام الأزمة السورية، وذلك باستخدام أحد أساليب التحليل القياسي، وهو الرقم القياسي التجميعي البسيط، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة مؤلفة من (250) أسرة اختيرت بشكل عشوائي من أسواق وأحياء مدينة حمص. وشملت الدراسة ثلاث نقاط أساسية، وهي تغير مستوى الدخل والإنفاق (الكلي والغذائي) بين عامي 2010 و2016، بالإضافة للرقم القياسي لنفقة المعيشة لعام 2016 على اعتبار عام 2010 سنة أساس، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنّ الرقم القياسي لنفقة المعيشة (أسعار المستهلك) بحسب العينة المدروسة بلغ 732.05%.

بعد استطلاع مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت الرقم القياسي لأسعار المستهلك، تتميز الدراسة الحالية بأنها تناولت تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب كل محافظة من المحافظات السورية، ودراسة التباين بين المحافظات في معدلات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، يضاف إلى ذلك إنّ ما يميز الدراسة الحالية أنها تستخدم بيانات خلال فترة الحرب التي تمر بها سورية، وبالتالي يمكن أن تسهم نتائجها في بيان التغيرات السنوية لكل محافظة سورية في معدلات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك.

النتائج والمناقشة:

تتناول هذه الفقرة محورين أساسيين، المحور الأول يتضمن التغيرات السنوية التي طرأت على معدلات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال الفترة 2010-2018 حسب كل محافظة سورية ومعرفة نموها واتجاهها. وتجدر الإشارة أنه تمّ استبعاد ثلاث محافظات من الدراسة، وهي: (إدلب، الرقة، دير الزور)، وذلك لعدم وجود بيانات كاملة عن معدلات الأرقام القياسية.

أما المحور الثاني فيتضمن دراسة مدى الاختلاف بين المحافظات السورية في معدلات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال الفترة 2010-2018.

تمّ حساب معدل التضخم (الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار) من العلاقة الآتية:

$$l = (\frac{P_t}{P_{t-1}} - 1) \times 100$$

حيث: P_t : المستوى العام للأسعار في فترة المقارنة.

P_{t-1} : المستوى العام للأسعار في الفترة السابقة.

1) التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة دمشق خلال الفترة 2010-2018:

الجدول (1) معدل تضخم الأرقام القياسية لأسعار المستهلك السنوي في محافظة دمشق

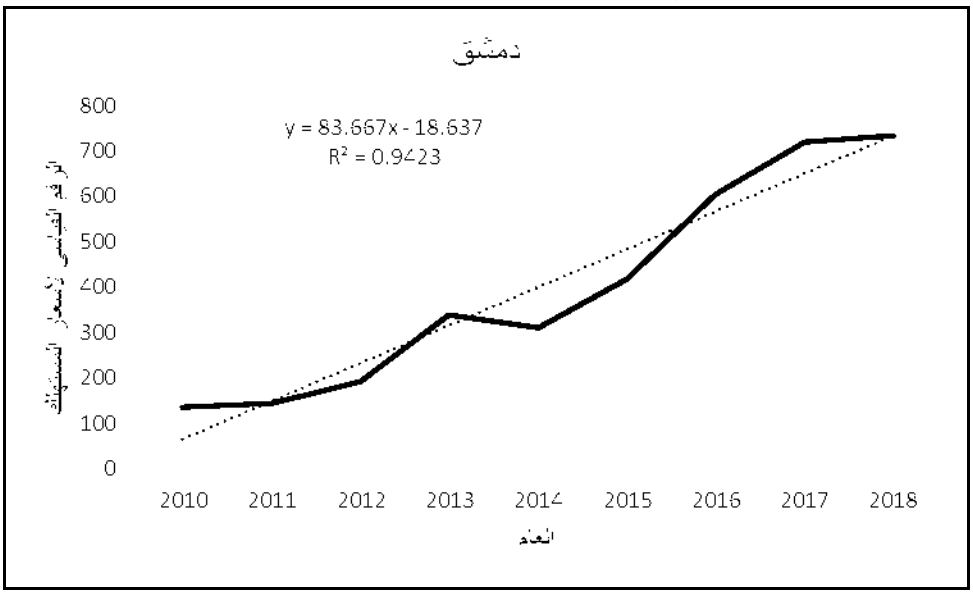
العام	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم (نسبة التغير) %
2010	136.60	-
2011	143.47	5.03
2012	191.94	33.78
2013	338.96	76.60
2014	310.28	-8.46
2015	418.36	34.83
2016	604.95	44.60
2017	719.50	18.94
2018	733.23	1.91

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية للفترة المدروسة

يُظهر الجدول رقم (1) أنّ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة دمشق يتزايد بصورة مستمرة بدءاً من العام 2011 (بداية الحرب على سورية)، حيث أنّ هناك ارتفاع مستمر في الأسعار بلغ أعلى قيمة له في العام 2013، حيث بلغ معدل التضخم (76.6%)، بينما نلاحظ أنّ هناك انخفاضاً في معدل التضخم بنسبة (-8.46%) في العام 2014 عما كان عليه في العام 2013.

ويظهر الشكل رقم (1) أنّ خط الاتجاه العام لتطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة دمشق يأخذ اتجاهاً متزايداً مع الزمن باستثناء العام 2014، حيث بلغت قيمة معامل التحديد تساوي (94.23%)، وهي تدل على أنّ

التغيرات التي أحدثتها ظروف الحرب خلال فترة الدراسة أثرت بارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة (94.23%) في محافظة دمشق، وأنّ معادلة الاتجاه العام تأخذ الشكل: $\hat{y} = 83.667x - 18.637$



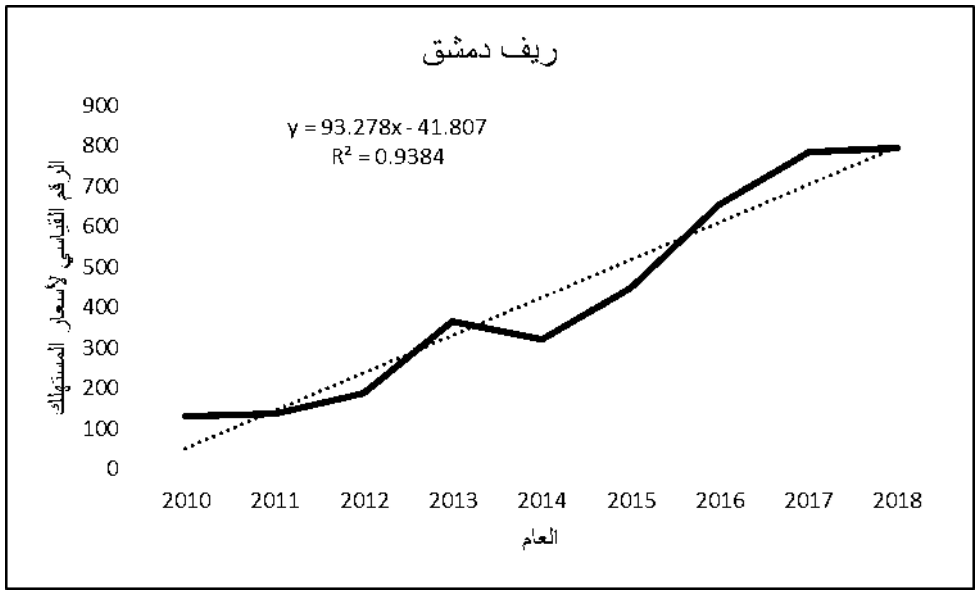
الشكل (1) خط الاتجاه العام لتطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك السنوي في محافظة دمشق

2) التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة ريف دمشق خلال الفترة 2010-2018:

الجدول (2) معدل تضخم الأرقام القياسية لأسعار المستهلك السنوي في محافظة ريف دمشق

العام	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم (نسبة التغير) %
2010	131.24	-
2011	138.26	5.35
2012	188.22	36.13
2013	365.39	94.13
2014	319.57	-12.54
2015	447.33	39.98
2016	655.34	46.50
2017	783.30	19.53
2018	792.58	1.18

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية للفترة المدروسة



الشكل (2) خط الاتجاه العام لتطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك السنوي في محافظة ريف دمشق

يُظهر الجدول رقم (2) أنّ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة ريف دمشق يتزايد بصورة مستمرة بدءاً من العام 2011 (بداية الحرب على سورية)، حيث أنّ هناك ارتفاع مستمر في الأسعار بلغ أعلى قيمة له في العام 2013، حيث بلغ معدل التضخم (94.13%)، بينما نلاحظ أنّ هناك انخفاضاً في معدل التضخم بنسبة (−12.54%) في العام 2014 عما كان عليه في العام 2013. ويظهر الشكل رقم (2) أنّ خط الاتجاه العام لتطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة ريف دمشق يأخذ اتجاهاً متزايداً مع الزمن باستثناء العام 2014، حيث بلغت قيمة معامل التحديد تساوي (93.84%)، وهي تدل على أنّ التغيرات التي أحدثتها ظروف الحرب خلال فترة الدراسة أثرت بارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة (93.84%) في محافظة ريف دمشق، وأنّ معادلة الاتجاه العام تأخذ الشكل:

$$\hat{y} = 93.278x - 41.807$$

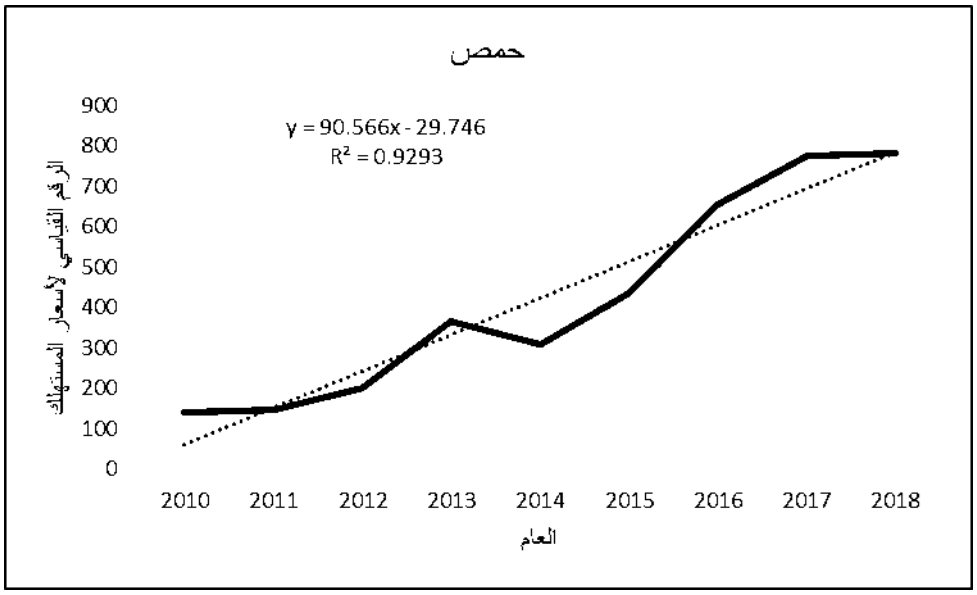
3) التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة حمص خلال الفترة 2010−2018:

الجدول (3) معدل تضخم الأرقام القياسية لأسعار المستهلك السنوي في محافظة حمص

العام	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم (نسبة التغير) %
2010	140.21	−
2011	145.99	4.12
2012	199.01	36.32
2013	366.35	84.09
2014	308.57	−15.77
2015	436.20	41.36
2016	654.94	50.15
2017	774.90	18.32

2018	781.59	0.86

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية للفترة المدروسة



الشكل (3) خط الاتجاه العام لتطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك السنوي في محافظة حمص

يُظهر الجدول رقم (3) أنّ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة حمص يتزايد بصورة مستمرة بدءاً من العام 2011 (بداية الحرب على سورية)، حيث أنّ هناك ارتفاع مستمر في الأسعار بلغ أعلى قيمة له في العام 2013، حيث بلغ معدل التضخم (84.09%)، بينما نلاحظ أنّ هناك انخفاضاً في معدل التضخم بنسبة (-15.77%) في العام 2014 عما كان عليه في العام 2013. ويظهر الشكل رقم (3) أنّ خط الاتجاه العام لتطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة حمص يأخذ اتجاهاً متزايداً مع الزمن باستثناء العام 2014، حيث بلغت قيمة معامل التحديد تساوي (92.93%)، وهي تدل على أنّ التغيرات التي أحدثتها ظروف الحرب خلال فترة الدراسة أثرت بارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة (92.93%) في محافظة حمص، وأنّ معادلة الاتجاه العام تأخذ الشكل:

$$\hat{y} = 90.566x - 29.746$$

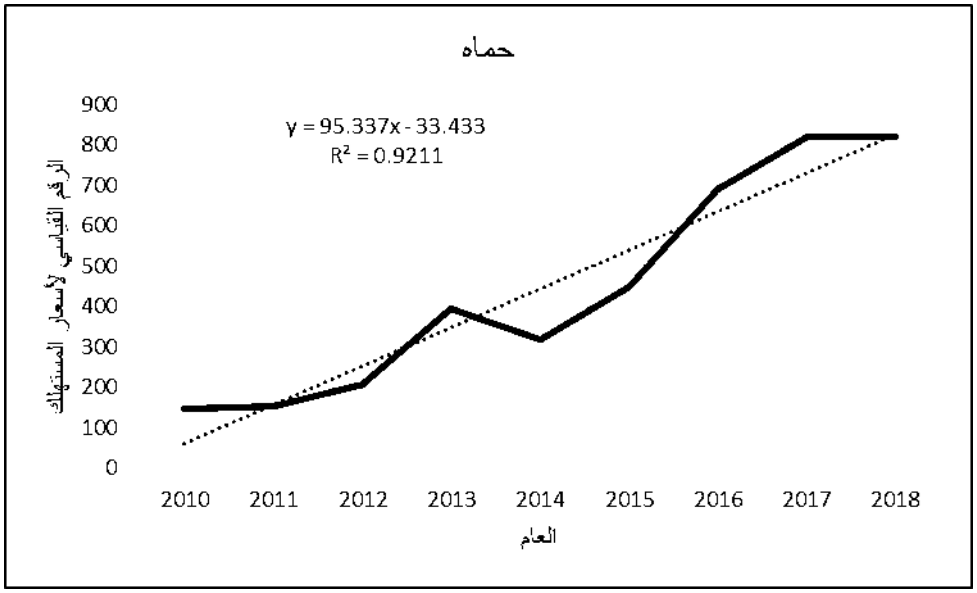
4) التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة حمص خلال الفترة 2010-2018:

الجدول (4) معدل تضخم الأرقام القياسية لأسعار المستهلك السنوي في محافظة حماه

العام	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم (نسبة التغير) %
2010	145.31	-
2011	151.92	4.55
2012	205.66	35.37
2013	393.06	91.12
2014	317.33	-19.27
2015	447.87	41.14

53.88	689.16	2016
19.04	820.40	2017
−0.23	818.55	2018

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية للفترة المدروسة



الشكل (4) خط الاتجاه العام لتطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك السنوي في محافظة حماه

يُظهر الجدول رقم (4) أنّ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة حماه يتزايد بصورة مستمرة بدءاً من العام 2011 (بداية الحرب على سورية)، حيث أنّ هناك ارتفاع مستمر في الأسعار بلغ أعلى قيمة له في العام 2013، حيث بلغ معدل التضخم (91.12%)، بينما نلاحظ أنّ هناك انخفاضاً في معدل التضخم بنسبة (−19.27%) في العام 2014 عما كان عليه في العام 2013، وانخفاضاً بنسبة (−0.23%) في العام 2018 عما كان عليه في العام 2017. ويظهر الشكل رقم (4) أنّ خط الاتجاه العام لتطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة حماه يأخذ اتجاهاً متزايداً مع الزمن باستثناء العامين (2014، 2018)، حيث بلغت قيمة معامل التحديد تساوي (92.11%)، وهي تدل على أنّ التغيرات التي أحدثتها ظروف الحرب خلال فترة الدراسة أثرت بارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة (92.11%) في محافظة حماه، وأنّ معادلة الاتجاه العام تأخذ الشكل: $\hat{y} = 95.337x - 33.433$

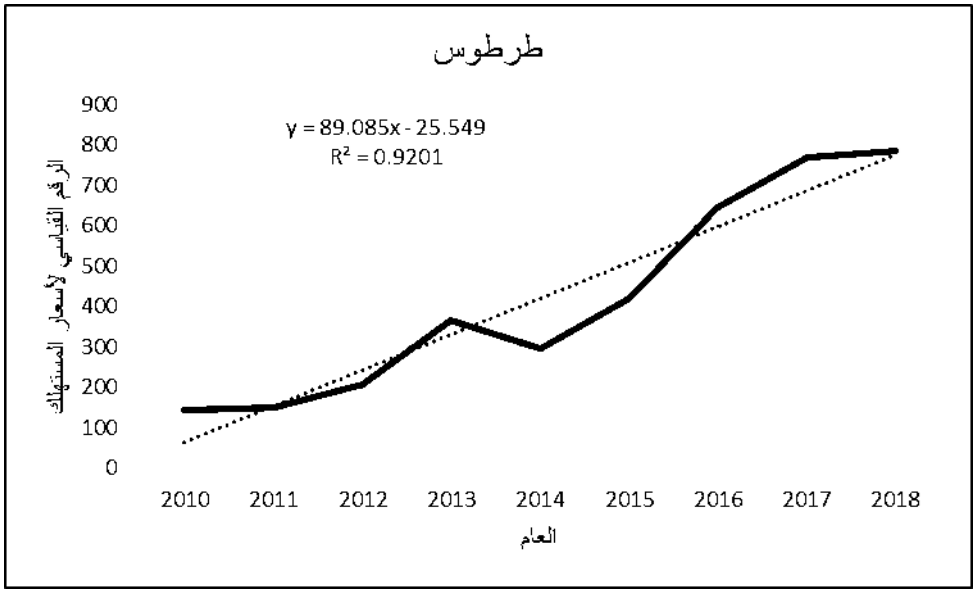
5) التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة طرطوس خلال الفترة 2010−2018:

الجدول (5) معدل تضخم الأرقام القياسية لأسعار المستهلك السنوي في محافظة طرطوس

العام	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم (نسبة التغير) %
2010	144.34	−
2011	149.92	3.87
2012	206.04	37.43
2013	366.71	77.98
2014	296.09	−19.26

41.48	418.91	2015
53.56	643.27	2016
19.53	768.90	2017
2.06	784.72	2018

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية للفترة المدروسة



الشكل (5) خط الاتجاه العام لتطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك السنوي في محافظة طرطوس

يُظهر الجدول رقم (5) أنّ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة طرطوس يتزايد بصورة مستمرة بدءاً من العام 2011 (بداية الحرب على سورية)، حيث أنّ هناك ارتفاع مستمر في الأسعار بلغ أعلى قيمة له في العام 2013، حيث بلغ معدل التضخم (77.8%)، بينما نلاحظ أنّ هناك انخفاضاً في معدل التضخم بنسبة (−19.26%) في العام 2014 عما كان عليه في العام 2013. ويظهر الشكل رقم (5) أنّ خط الاتجاه العام لتطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة طرطوس يأخذ اتجاهاً متزايداً مع الزمن باستثناء العام 2014، حيث بلغت قيمة معامل التحديد تساوي (92.01%)، وهي تدل على أنّ التغيرات التي أحدثتها ظروف الحرب خلال فترة الدراسة أثرت بارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة (92.01%) في محافظة طرطوس، وأنّ معادلة الاتجاه العام تأخذ الشكل:

$$\hat{y} = 89.0856x - 25.549$$

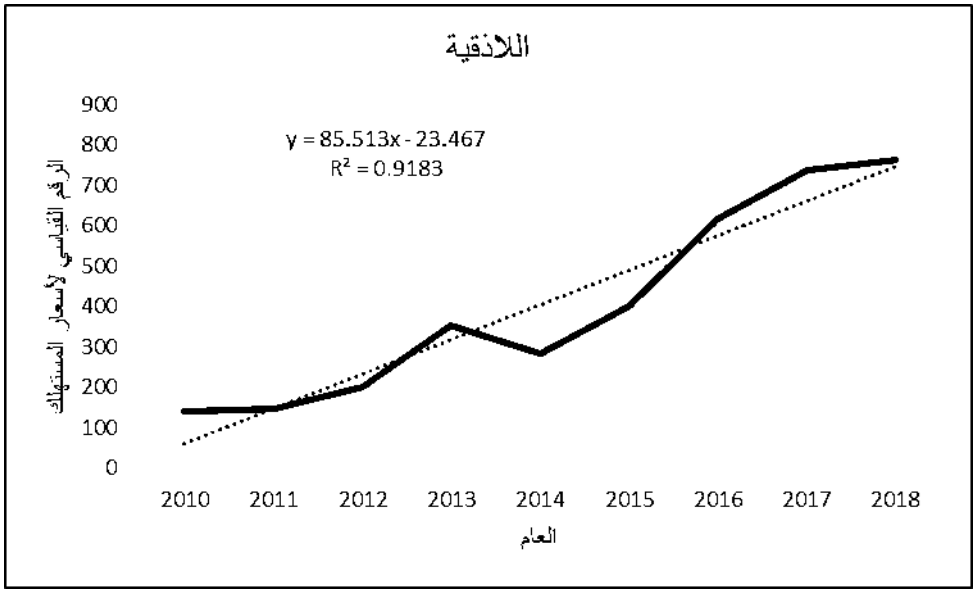
6) التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة اللاذقية خلال الفترة 2010−2018:

الجدول (6) معدل تضخم الأرقام القياسية لأسعار المستهلك السنوي في محافظة اللاذقية

العام	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم (نسبة التغير) %
2010	140.65	−
2011	146.86	4.42
2012	200.48	36.51

76.25	353.35	2013
−20.26	281.76	2014
42.01	400.12	2015
53.72	615.06	2016
19.73	736.40	2017
3.50	762.21	2018

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية للفترة المدروسة



الشكل (6) خط الاتجاه العام لتطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك السنوي في محافظة اللاذقية

يُظهر الجدول رقم (6) أنّ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة اللاذقية يتزايد بصورة مستمرة بدءاً من العام 2011 (بداية الحرب على سورية)، حيث أنّ هناك ارتفاع مستمر في الأسعار بلغ أعلى قيمة له في العام 2013، حيث بلغ معدل التضخم (76.25%)، بينما نلاحظ أنّ هناك انخفاضاً في معدل التضخم بنسبة (−20.26%) في العام 2014 عما كان عليه في العام 2013. ويظهر الشكل رقم (6) أنّ خط الاتجاه العام لتطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة اللاذقية يأخذ اتجاهاً متزايداً مع الزمن باستثناء العام 2014، حيث بلغت قيمة معامل التحديد تساوي (91.83%)، وهي تدل على أنّ التغيرات التي أحدثتها ظروف الحرب خلال فترة الدراسة أثرت بارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة (91.83%) في محافظة اللاذقية، وأنّ معادلة الاتجاه العام تأخذ الشكل:

$$\hat{y} = 85.513x - 23.467$$

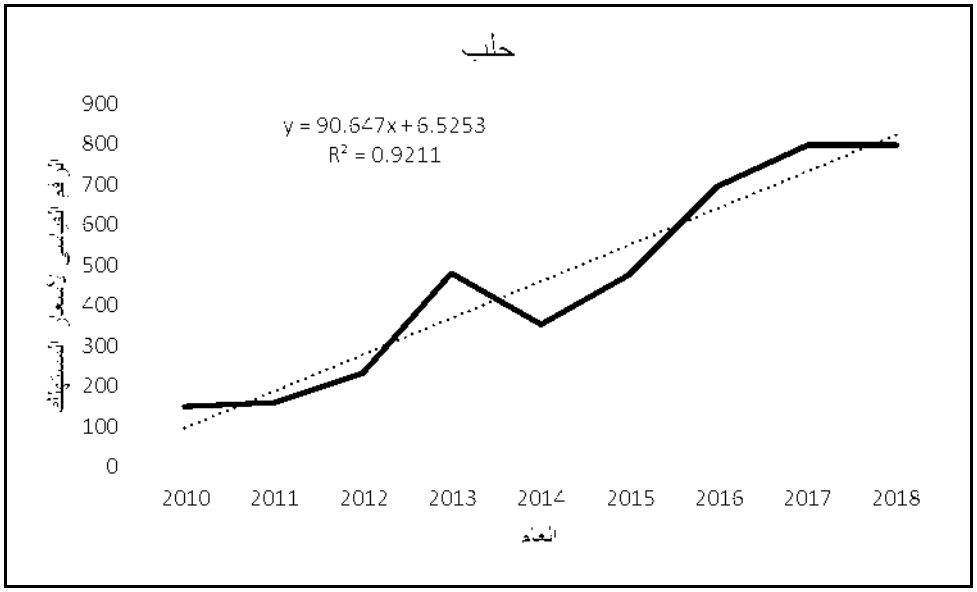
7) التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة حلب خلال الفترة 2010−2018:

الجدول (7) معدل تضخم الأرقام القياسية لأسعار المستهلك السنوي في محافظة حلب

العام	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم (نسبة التغير) %
2010	148.72	−

2011	157.84	6.13
2012	232.26	47.15
2013	478.76	106.13
2014	353.78	−26.10
2015	476.11	34.58
2016	694.82	45.94
2017	797.40	14.76
2018	798.13	0.09

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية للفترة المدروسة



الشكل (7) خط الاتجاه العام لتطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك السنوي في محافظة حلب

يُظهر الجدول رقم (7) أنّ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة حلب يتزايد بصورة مستمرة بدءاً من العام 2011 (بداية الحرب على سورية)، حيث أنّ هناك ارتفاع مستمر في الأسعار بلغ أعلى قيمة له في العام 2013، حيث بلغ معدل التضخم (106.13%)، بينما نلاحظ أنّ هناك انخفاضاً في معدل التضخم بنسبة (−26.1%) في العام 2014 عما كان عليه في العام 2013. ويظهر الشكل رقم (7) أنّ خط الاتجاه العام لتطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة اللاذقية يأخذ اتجاهاً متزايداً مع الزمن باستثناء العام 2014، حيث بلغت قيمة معامل التحديد تساوي (92.11%)، وهي تدل على أنّ التغيرات التي أحدثتها ظروف الحرب خلال فترة الدراسة أثرت بارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة (92.11%) في محافظة حلب، وأنّ معادلة الاتجاه العام تأخذ الشكل:

$$\hat{y} = 90.647x - 6.5253$$

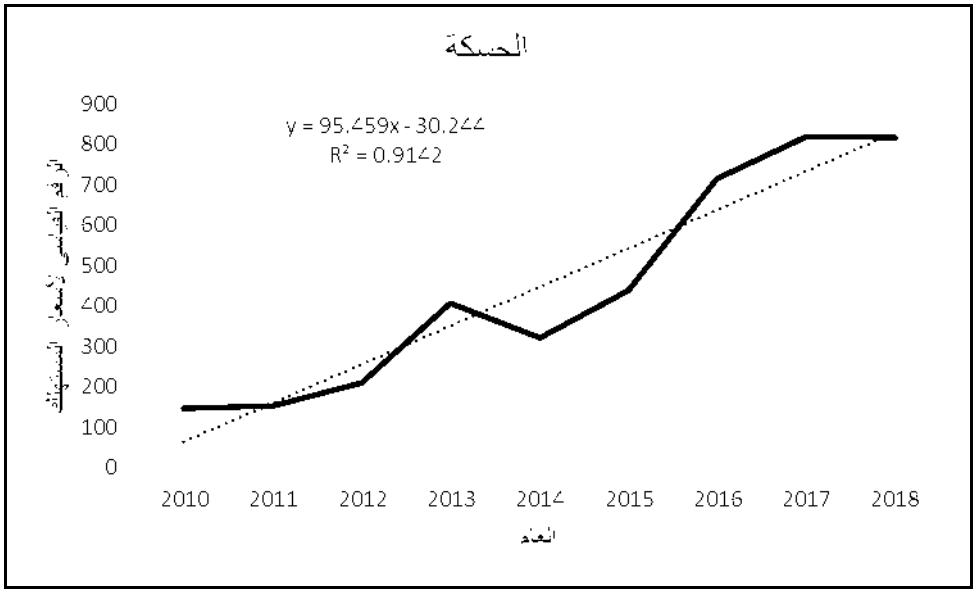
8) التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة الحسكة خلال الفترة 2010-2018:

الجدول (8) معدل تضخم الأرقام القياسية لأسعار المستهلك السنوي في محافظة الحسكة

العام	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم (نسبة التغير) %
2010	145.24	-
2011	152.84	5.23
2012	209.98	37.39
2013	405.27	93.00
2014	320.86	-20.83
2015	439.26	36.90
2016	713.89	62.52
2017	819.30	14.77
2018	816.83	-0.30

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية للفترة المدروسة

يُظهر الجدول رقم (8) أنّ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة الحسكة يتزايد بصورة مستمرة بدءاً من العام 2011 (بداية الحرب على سورية)، حيث أنّ هناك ارتفاع مستمر في الأسعار بلغ أعلى قيمة له في العام 2013، حيث بلغ معدل التضخم (93%)، بينما نلاحظ أنّ هناك انخفاضاً في معدل التضخم بنسبة (-20.83%) في العام 2014 عما كان عليه في العام 2013، وانخفاضاً بنسبة (-0.30%) في العام 2018 عما كان عليه في العام 2017. ويظهر الشكل رقم (8) أنّ خط الاتجاه العام لتطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة حماه يأخذ اتجاهاً متزايداً مع الزمن باستثناء العامين (2014، 2018)، حيث بلغت قيمة معامل التحديد تساوي (91.42%)، وهي تدل على أنّ التغيرات التي أحدثتها ظروف الحرب خلال فترة الدراسة أثرت بارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة (91.42%) في محافظة الحسكة، وأنّ معادلة الاتجاه العام تأخذ الشكل: $\hat{y} = 95.459x - 30.244$



الشكل (8) خط الاتجاه العام لتطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك السنوي في محافظة الحسكة

8) التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة السويداء خلال الفترة 2010-2018:

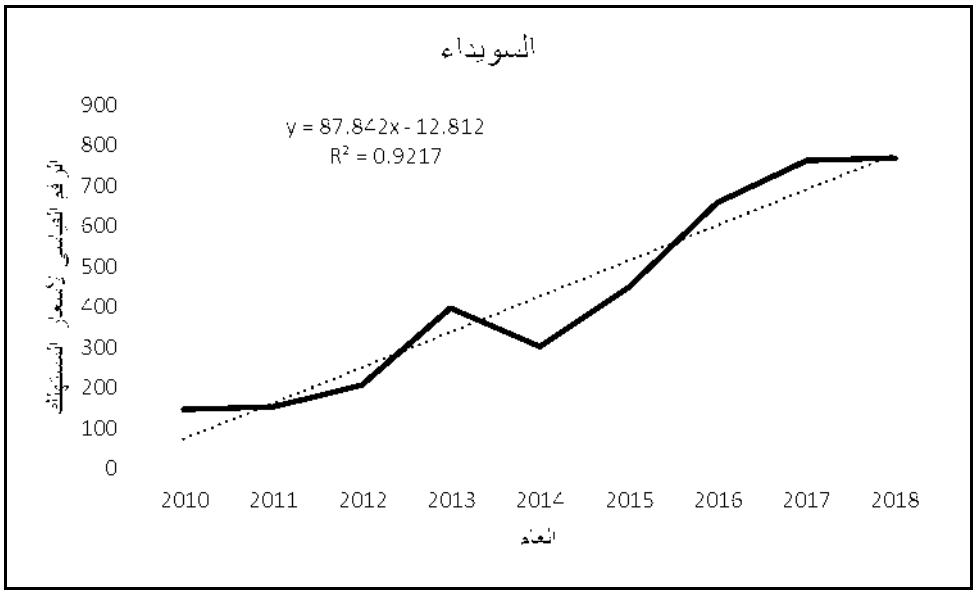
الجدول (9) معدل تضخم الأرقام القياسية لأسعار المستهلك السنوي في محافظة السويداء

العام	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم (نسبة التغير) %
2010	146.57	-
2011	152.58	4.10
2012	205.57	34.73
2013	396.13	92.70
2014	301.02	-24.01
2015	447.42	48.63
2016	657.85	47.03
2017	763.10	16.00
2018	767.35	0.56

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية للفترة المدروسة

يُظهر الجدول رقم (9) أنّ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة السويداء يتزايد بصورة مستمرة بدءاً من العام 2011 (بداية الحرب على سورية)، حيث أنّ هناك ارتفاع مستمر في الأسعار بلغ أعلى قيمة له في العام 2013، حيث بلغ معدل التضخم (92.7%)، بينما نلاحظ أنّ هناك انخفاضاً في معدل التضخم بنسبة (-24.01%) في العام 2014 عما كان عليه في العام 2013.

ويظهر الشكل رقم (9) أنّ خط الاتجاه العام لتطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة اللاذقية يأخذ اتجاهاً متزايداً مع الزمن باستثناء العام 2014، حيث بلغت قيمة معامل التحديد تساوي (92.17%)، وهي تدل على أنّ التغيرات التي أحدثتها ظروف الحرب خلال فترة الدراسة أثرت بارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة (92.17%) في محافظة السويداء، وأنّ معادلة الاتجاه العام تأخذ الشكل: $\hat{y} = 87.842x - 12.812$



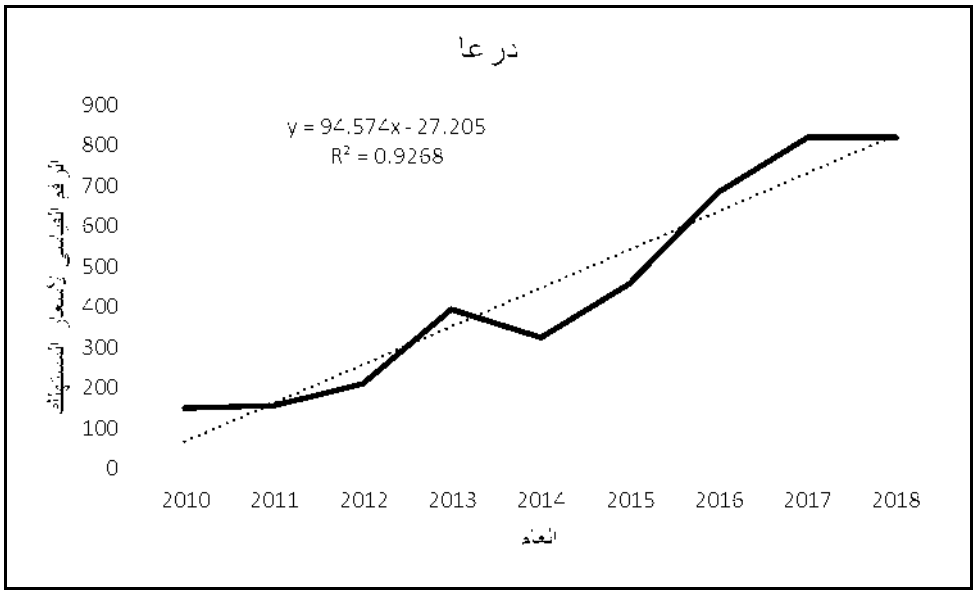
الشكل (9) خط الاتجاه العام لتطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك السنوي في محافظة السويداء

9) التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة درعا خلال الفترة 2010-2018:

الجدول (10) معدل تضخم الأرقام القياسية لأسعار المستهلك السنوي في محافظة درعا

العام	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم (نسبة التغير) %
2010	148.50	-
2011	156.46	5.36
2012	209.33	33.79
2013	394.32	88.37
2014	325.39	-17.48
2015	457.77	40.68
2016	682.22	49.03
2017	819.40	20.11
2018	817.60	-0.22

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية للفترة المدروسة



الشكل (10) خط الاتجاه العام لتطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك السنوي في محافظة درعا

يُظهر الجدول رقم (10) أنّ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة درعا يتزايد بصورة مستمرة بدءاً من العام 2011 (بداية الحرب على سورية)، حيث أنّ هناك ارتفاع مستمر في الأسعار بلغ أعلى قيمة له في العام 2013، حيث بلغ معدل التضخم (88.37%)، بينما نلاحظ أنّ هناك انخفاضاً في معدل التضخم بنسبة (−17.48%) في العام 2014 عما كان عليه في العام 2013، وانخفاضاً بنسبة (−0.22%) في العام 2018 عما كان عليه في العام 2017. ويظهر الشكل رقم (10) أنّ خط الاتجاه العام لتطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة درعا يأخذ اتجاهاً متزايداً مع الزمن باستثناء العامين (2014، 2018)، حيث بلغت قيمة معامل التحديد تساوي (92.68%)، وهي تدل على أنّ التغيرات التي أحدثتها ظروف الحرب خلال فترة الدراسة أثرت بارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة (92.68%) في محافظة درعا، وأنّ معادلة الاتجاه العام تأخذ الشكل: $\hat{y} = 94.574x - 27.205$

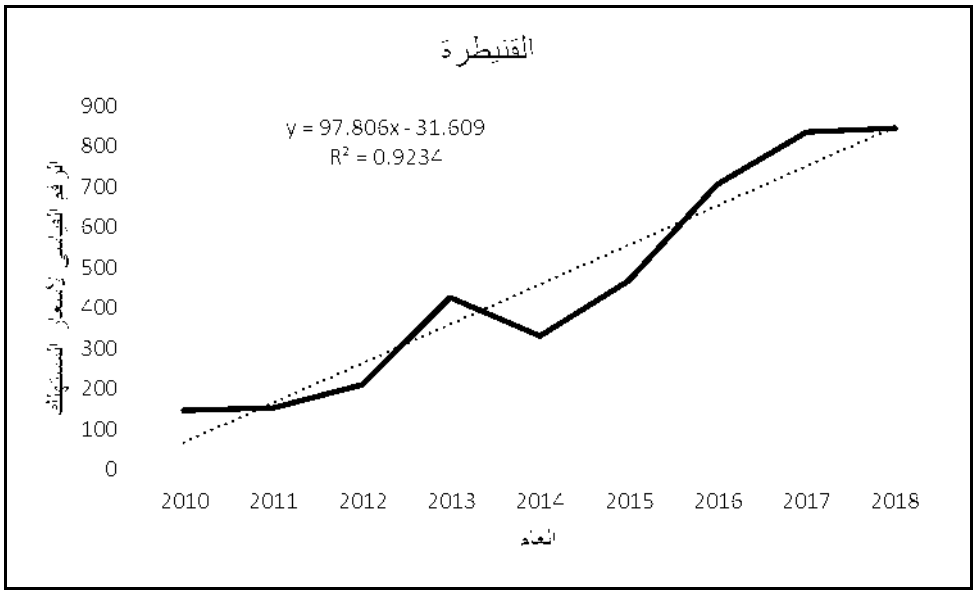
10)التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة القنيطرة خلال الفترة 2010−2018:

الجدول (11) معدل تضخم الأرقام القياسية لأسعار المستهلك السنوي في محافظة القنيطرة

العام	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم (نسبة التغير) %
2010	146.53	−
2011	154.48	5.43
2012	208.79	35.16
2013	424.85	103.48
2014	330.51	−22.21
2015	466.25	41.07
2016	705.96	51.41
2017	835.50	18.35

2018	843.92	1.01

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية للفترة المدروسة



الشكل (11) خط الاتجاه العام لتطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك السنوي في محافظة القنيطرة

يُظهر الجدول رقم (11) أنّ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة القنيطرة يتزايد بصورة مستمرة بدءاً من العام 2011 (بداية الحرب على سورية)، حيث أنّ هناك ارتفاع مستمر في الأسعار بلغ أعلى قيمة له في العام 2013، حيث بلغ معدل التضخم (103.48%)، بينما نلاحظ أنّ هناك انخفاضاً في معدل التضخم بنسبة (−22.21%) في العام 2014 عما كان عليه في العام 2013. ويظهر الشكل رقم (11) أنّ خط الاتجاه العام لتطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في محافظة القنيطرة يأخذ اتجاهاً متزايداً مع الزمن باستثناء العام 2014، حيث بلغت قيمة معامل التحديد تساوي (92.34%)، وهي تدل على أنّ التغيرات التي أحدثتها ظروف الحرب خلال فترة الدراسة أثرت بارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة (92.34%) في محافظة القنيطرة، وأنّ معادلة الاتجاه العام تأخذ الشكل:

$$\hat{y} = 97.806x - 31.609$$

مما سبق، وبعد دراسة وتحليل التغيرات في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لكل محافظة من المحافظات السورية خلال الفترة 2010−2018، وتحديد الاتجاه العام لتطورها، نلاحظ انّ هناك اتجاهاً متزايداً للأرقام القياسية متشابه في معظم المحافظات، وبناءً عليه نقبل الفرضية الأولى من البحث أي أنّ معدلات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك تتطور بصورة متزايدة مع الزمن خلال الفترة 2010−2018.

اختبار الفرضية الثانية: هناك تباين بين المحافظات السورية في معدلات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال الفترة 2010−2018.

بالاعتماد على تحليل التباين الأحادي نبين نتائج اختبار الفرق بين المحافظات السورية في معدلات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال الفترة 2010−2018:

الجدول (12) تحليل التباين الأحادي للفرق بين المحافظات السورية في معدلات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	36820.805	10	3682.080	.054	1.00
Within Groups	5955181.267	88	67672.514		
Total	5992002.071	98			

يُظهر الجدول رقم (12) أنّ قيمة احتمال الدلالة (Sig=1) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الثانية، أي أنّه لا يوجد تباين بين المحافظات السورية في معدلات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال الفترة 2010-2018.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

1- أظهرت النتائج أنّ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المحافظات السورية يتزايد بصورة مستمرة بدءاً من العام 2011 (بداية الحرب على سورية)، حيث أنّ هناك ارتفاعاً مستمراً في الأسعار بلغ أعلى قيمة له في العام 2013، بينما نلاحظ أنّ هناك انخفاضاً في معدل التضخم في العام 2014 عما كان عليه في العام 2013 بالنسبة لجميع المحافظات، أما محافظات (حماه، الحسكة، درعا)، فقد أظهرت أيضاً انخفاضاً في العام 2018 عما كانت عليه في العام 2017.

2- أظهرت النتائج أنّ خط الاتجاه العام لتطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في المحافظات السورية يأخذ اتجاهاً متزايداً مع الزمن باستثناء العام 2014، حيث أنّ التغيرات التي أحدثتها ظروف الحرب خلال فترة الدراسة أثرت بشكل كبير بارتفاع المستوى العام للأسعار.

3- هناك تجانس في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بين المحافظات السورية، حيث أظهرت النتائج عدم وجود فرقاً دال إحصائياً بين المحافظات السورية في معدلات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك.

ب- التوصيات:

1- إتباع سياسات مالية ونقدية تسهم في توازن الأسعار، وتُخفّض من نسب التضخم التي طالت المجاميع السلعية والخدمية.

2- ضرورة تفعيل الاستثمار المحلي بوتيرة أسرع، وخاصة القطاعات الصناعية المحلية لضمان عودة عجلة الإنتاج.

3- دراسة وتعديل سياسة الدعم للمنتجات المحلية، وخاصة الزراعية، ودعم مستلزمات الإنتاج بما يضمن عودة النشاط الزراعي.

4- ضرورة التركيز على دعم المشروعات الصغيرة ومولدات الدخل التي من شاها زيادة الإنتاج المحلي، الأمر الذي يساهم في تخفيض الأسعار.

5- ضرورة ربط أجور العاملين في القطاعين العام والخاص بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، وذلك للحفاظ على المستوى المعيشي للمواطنين.

References:

1- Abu Assaf, Safwan Moa; Difficult, salman sands; Abdullah, Maya Youssef; Al-Ash'osh, Samar Husam Al-Din. An analytical study of consumer price indices in Syria according to the methodology of cluster analysis, Syrian Journal of Agricultural Research, Volume (24), No. (2), 2017, 31-51.

2- Shanbish, Ahmed Ramadan. Studying the relationship between inflation, money supply, and the exchange rate in the Libyan economy during the period 1992-2008, The University Magazine, Volume I, No. (15), 2013, 237-264.

3- Sabeeh, Majed Hosni. Analysis of the relationship between inflation rates and real wages in the Palestinian economy for the period 2004-2013, Journal of the Islamic University for Economic and Administrative Studies, volume twenty-third, first issue, 2015, 74-97.

4- Akroush, Muhammad; My training, easy. Jalmudi, Darin Muhammad. The use of Markov chains in the study of changes in consumer price indices in Syria, Al-Baath University Journal, Volume 039), No. (55), 2017, 179-205.

5- Al-Ali, Saleh Khader Al-Muhammad. Planning the income of the Syrian family in the city of Homs using the index of living expenses before and during the crisis, Master Thesis, Second College of Agriculture, Idlib, University of Aleppo, Aleppo, Syria, 2019.

6- Josheski, Dushko and others. Causal relationship between Wages and Prices in UK: VECM analysis and Granger Causality testing, Munich Personal RePEc Archive (MPRA), Paper No34095, 2011.